

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول
طلب تدخل لإلغاء قرار تنقيح تعسفي للسيدة أسماء أعمار وش من مقرر عملها
بعمالة إقليم الحسيمة إلى عمالة إقليم طاطا بسبب اعتقال أخيها على إثر
الاحتجاجات التي تعرفها الحسيمة إلى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،

إن السيدة أسماء أعمار وش، الحاملة للبطاقة الوطنية رقم R336618، التي تعمل تقنيّة من الدرجة الرابعة لدى الكتابة العامة لعمالة إقليم الحسيمة، بعدما تمّ توظيفها بهذه الأخيرة بناءً على رسالة ملكية، قد تمّ تنقيحها بقرار من مصالح وزارة الداخلية من مقرر عمالة الحسيمة إلى عمالة إقليم طاطا بشكل تعسفي وانتقامي.
لقد توصلت المعنية بالأمر بقرار تنقيحها مسجلة تحت عدد 4217 ع/ك/ق/م ب، بناءً على البرقية الوزارية عدد 8889 بتاريخ 29 مايو 2017، أي بعد يوم واحد من اعتقال شقيقها، في إطار الأحداث التي يشهدها إقليم الحسيمة.
السيد الوزير المحترم، إن هذا القرار الذي اكتسب صفة التعسفي والذي لا يتعلق طبعاً بضرورة المصلحة، بقدر ما هو عقاب جماعي لأسرة شاب فتح التحقيق معه في شأن أحداث لم يحسم القضاء بمآلها، بل وحتى إذا حسم القضاء فما ذنب هذه السيدة لايتم التعامل معها بهذه الطريقة بناءً على تقرير مسؤول أو إفادة موظف؟ بل وإمعاناً في التعسف فإن قرار التنقيح صدر يوم 29 ماي 2017 من الوزارة، وتلفتت المعنية بالأمر رسالة من عمالة الحسيمة في نفس اليوم وطلب منها الالتحاق في نفس اليوم، فهل هذه هي الحقوق والحريات التي تصونها الدولة لمواطنيها والإدارات لموظفيها؟

لذا أنسا لكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات التي تتنون اتخاذها بشكل استعجالي من أجل تصحيح هذا الاختلال الإداري الذي مس بشكل تعسفي بأحد حقوق هذه الوظيفة، وإعادة الأمور إلى نصابها، لأن الإدارة المغربية كانت دائماً مترفعة عن التورط في مثل هذه الأمور، خاصة وأن المعنية بالأمر تمر من ظروف اجتماعية ونفسية قاسية، فهي معيلة لأسرة ربها يشتغل بحار بأجرة بسيطة، بل وفي ذمتها دين لأحد البنوك، وهي التي لا تتقاضى إلا 3800 درهم كأجرة شهرية، وكلها ظروف تستدعي التدخل العاجل من طرفكم خاصة بعد تفعيل هذا القرار ابتداءً من نفس يوم صدور القرار.
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

نبيل الأندلوسي